ضَابِطُ التَّوحِيدِ والشِّركِ فِي الأَفعَالِ المُحتَمَلَةِ

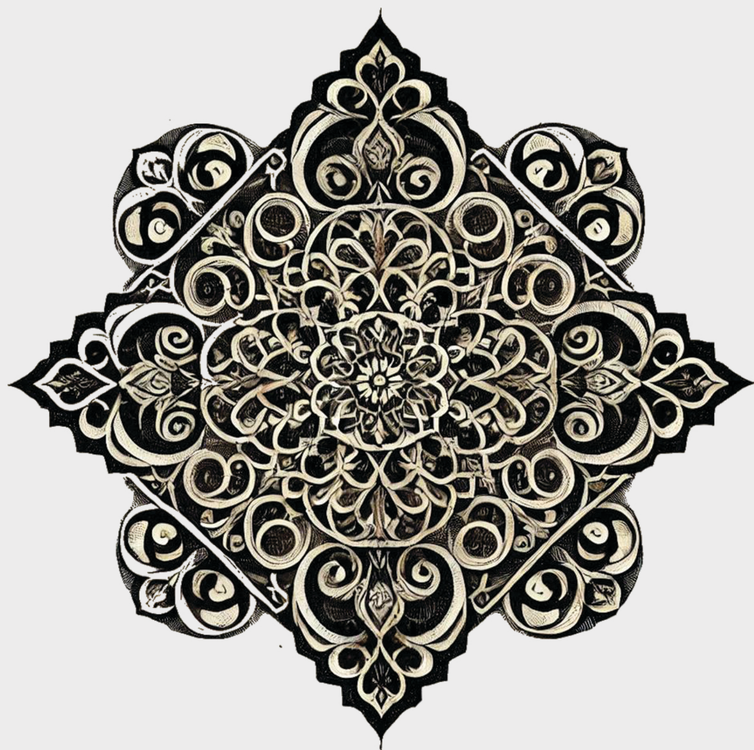

أ.د. سلطان بن عبدالرحمن العميري

مُقاربة
للنشر والتوزيع

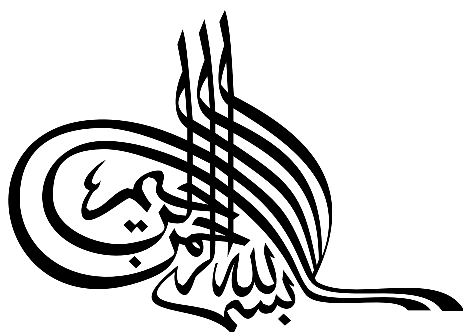
بسم الله الرحمن الرحيم

ضابط التوحيد والشرك

في الأفعال المحتملة

أ. د. سلطان بن عبد الرحمن العميري

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله الذي خلق السمواتِ والأرضَ، وجعل الظلماتِ والنورَ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، العالِم بما كان، وما هو كائن، وما سيكون، الذي إنما أمرُه إذا أراد شيئًا أن يقول له: كن، فيكون، الذي يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة، ﷻ عما يُشركون، وهو الله لا إله إلا هو، له الحمد في الأولىٰ والآخرة، وله الحُكم وإليه تُرجعون.

أما بعد:

فإنَّ من أهمِّ المباحث المتعلِّقة بمفهوم العبادة والشرك مسألةَ الأفعال المحتمِلة التي تكون في بعض أحوالها عبادةً، وفي بعض أحوالها لا تكون عبادةً، فحين كانت بهذه الصفةِ من الاختلاف والتنوُّع وقع فيها الإشكال عند كثير من الدارسين، وكثُرَ فيها الجدلُ عند كثير من المعترضين علىٰ المفهوم الصحيح للعبادة والشرك.

ومِن تمام الاهتمامِ بالتأصيل الشرعيِّ للقضايا المحوريّة والمشكِلة أن تُفرَد بالبحث والدراسة؛ ليكون ذلك أقوىٰ في تأصيلها، وتقعيد ما يتعلَّق بها من مباحثَ.

ومِن أجل هذا انبثقت فكرةُ هذا الكتابَ الذي قصدتُ فيه إلىٰ بحث مسألة الأفعال المحتمِلة، وتناولها من كلِّ الجهات العلمية المنهجيَّة التي لها أثر في دراستها، وتحديد الموقف الشرعيِّ الصحيحِ منها.

وكنتُ قد أفردتُ هذه المسألةَ بمبحث خاصّ في تمهيد (المسلك الرشيد إلىٰ شرح كتاب التوحيد)[1]، تناولتُ فيه عددًا من المباحث المتعلِّقة بها بقدرٍ منَ الاختصار المناسب لموضع ذلك المبحث من الكتاب، وفي هذا الكتاب سيكون الحديثُ عن تلك المسألة بتوسُّع وتفصيلٍ أكثر.

وقد حرصتُ في هذا الكتاب علىٰ الجمع بين أمرين:

الأول: تقعيد التأصيل الشرعيّ في الأفعال المحتمِلة، وبيان المنهج الشرعيّ في التعامل معها.

والثاني: الردُّ علىٰ كلّ ما يَرِد علىٰ ذلك التقعيدِ مِن إشكالات، وعلىٰ ما يثيره المخالفون في مفهومَي العبادة والشرك من اعتراضات عليه.

ولأجل هذا جاء هيكلُ الكتاب مبنيًّا علىٰ ثلاثة عشَرَ مبحثًا:

المبحث الأول: مفهوم الأفعال المحتملة، وقد ناقشت فيه تعريفَ الأفعال المحتملة، والفرقَ بينها وبين العبادات المحضَة، وبيانَ ألقاب الأفعال المحتملة وأسماءَها في خطاب العلماء، وفوائد الاهتمام ببحث الأفعال المحتملة.

المبحث الثاني: أهمية تأصيل الأفعال المحتملة، وذكرتُ فيه عددًا من الأوجه الدالة علىٰ أن تأصيلَ هذه القضية أمر لا بدّ منه، وأن طلبة العلم الشرعيّ في حاجة شديدة إليه.

المبحث الثالث: قاعدة التأصيل في الأفعال المحتملة، وناقشتُ فيه الطريقة التي ينبغي أن يكون عليها تأصيل الأفعال المحتملة، ويرجع حاصلها إلىٰ **ضرورة التفريق والتفصيل بين أحوالها المختلفة**.

---

(١) انظر: المسلك الرشيد (١/ ٣٣٤).

المبحث الرابع: تطبيق العلماء لقاعدة التفريق والتفصيل في الأفعال المحتملة، والمقصد من هذا البحث إثبات أن اعتبار التقسيم للأفعال التعبّدية إلىٰ عبادات محضة وأفعال محتملة أمر مستقرٌّ عند العلماء، وعليه جادَّة أهل العلم، وأنه لا يوجَد منهم أحدٌ يخالف في هذه المسألة.

المبحث الخامس: ضابط التوحيد والشرك في الأفعال المحتملة، فإذا ثبت أن الأفعال المحتملة منقسِمة في أحوالها وصورها، فما الضابط الجامع للتوحيد والشرك فيها؟ وفي هذا المبحث جواب علىٰ هذا السؤال.

المبحث السادس: أصول الخصائص الإلهية وعلاقتها بضابط الشرك في الأفعال المحتملة، فإذا ثبت أن ضابط التوحيد قائمٌ علىٰ إفراد الله تعالىٰ بخصائصه، وضابط الشرك قائم علىٰ جعل شيء من خصائص الله تعالىٰ أو شيءٍ منها للمخلوق، فما ضوابط تلك الخصائص؟ وما أنواعها؟ وما أصول كلِّ نوع منها؟ والجواب علىٰ هذه الأسئلة يتحصّل في هذا المبحث.

المبحث السابع: الفرق بين المناط الموجِب للشرك الأكبر وبين التعليل الشرعي للشّرك، وذلك أنّ تقرير الضابط الشرعي المعتبر في الأفعال المحتملة قد يشتبه علىٰ عدد من الناظرين بالتعليل العقديّ، وفي هذا المبحث بيان ذلك وتفصيلٌ له.

المبحث الثامن: الجواب علىٰ الاعتراضات والإشكالات الواردةِ علىٰ قاعدة التفريق في الأفعال المحتملة وضابط الشرك فيها، وفيه جمعٌ لأصول الاعتراضات التي يوردها عددٌ من المشتغلين بالعلم الشرعيّ حول تأصيل الموقف الشرعيّ في الأفعال المحتملة، والجواب عنها.

المبحث التاسع: إبطال ضابط الشرك في الأفعال المحتملة عند المخالفين، وفيه إبطالٌ لجعل ضابط الشرك في الأفعال المحتملة منحصرًا في اعتقاد الربوبية أو الإلهية أو في نية التعبّد، وإقامة الأدلة الدالّة علىٰ ذلك.

المبحث العاشر: بطلان دعوىٰ التلازم اللغويّ بين معنىٰ الإله والعبادة وبين اعتقاد الربوبية، وذلك أنّ المنحرفين في مفهومَي العبادة والشرك ادَّعوا أنّ مفهومَ الإله في اللغة لا يكون إلا لمن كان متَّصفًا بصفات الربوبية، وادَّعوا كذلك أن مفهوم العبادة لا يطلَق في اللغة علىٰ المعبود إلا إذا اعتُقِدَ فيه الربوبيّة، وفي هذا المبحث بيانٌ لبطلان هذه الدعوىٰ، وكشفٌ لما فيها من انحراف وخللٍ.

المبحث الحادي عشر: تقويض الأركان التي يقوم عليها ضابط الشرك في الأفعال المحتملة عند المخالفين، فذلك الضابط مكون من ثلاثة أركان أساسية: **الأول**: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد القلب، **والثاني**: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد خصائص الربوبية في المخلوق، **والثالث**: أن الشرك لا يكون إلا باعتقاد استقلال المخلوق بخصائص الربوبية، وكل ركن من هذه الأركان باطل في نفسه، وفي هذا المبحث إثبات لذلك البطلان.

المبحث الثاني عشر: الردُّ علىٰ التّحدّي بعدم وجود ضابط في التفريق بين أحوال الأفعال المحتملة، وذلك أنَّ بعضَ المخالفين ادَّعىٰ بطلان كلَّ ما يذكره خصومُه من ضوابطَ للتفريق بين الأحوال المختلفة في الأفعال المحتمِلة، وبناءً عليه أطلق تحدِّيًا لهم بأن يوجِدوا ضابطًا صحيحًا، وحكم عليهم بالعَجز، وفي هذا المبحث جوابٌ علىٰ ما ادَّعوه، وبيان أنَّ حكمَهم بالعجز لا قيمةَ له في البحث العلمي.

المبحث الثالث عشر: تعجيزُ الذين يشترطون اعتقادَ الربوبية في مفهومَي التوحيد والشرك عن إثبات دعواهم، وفي هذا المبحث بيان أنَّ المدَّعين انحصارَ مفهومِ العبادة والشرك في اعتقاد الربوبية والإلهية لا يمكن أن يثبِتوا دعواهم الحصريَةَ تلك، وأنه يجب عليهم أربعةُ واجبات علمية لا يمكن إثباتها، وأن إثباتها دونه خرطُ القتاد.

وأسأل الله تعالىٰ أن يجعلَ هذا البحثَ خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للمسلمين، وأسأله سبحانه أن يغفِرَ لي الزَّلل، ويعفو عن النّقص والتقصير والخلَل.

وأسأله سبحانه أن يغفر لكل الأصدقاء والزملاء الذين راجعوا الكتاب، وأن يجزيهم خير الجزاء علىٰ ما تفضلوا به من مقترحات وإفادات.

✍ **أ. د. سلطان بن عبد الرحمن العميري**

جامعة أم القرىٰ - قسم العقيدة

مكة المكرمة حرسها الله

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**